Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

التدخل الدولي في ليبيا وإشكالية بناء الدولة: دراسة تحليلية في ضوء مبدأ مسؤولية الحماية خلال الفترة 2011–2016

عبدالرحمن المهدي ذياب

جامعة انقرة يلدرم بيازيت – علاقات دولية

Abdodayab1@gmail.com

International Intervention in Libya and the State-Building Dilemma: An Analytical Study in Light of the Responsibility to Protect Principle (2011–2016)

Mr. Abdurahman Almahdi Dayab

Institute of International Relations and Strategic Studies
(Security studies)

تاريخ الاستلام: 2026/04/02 تاريخ المراجعة 2026 /05/01 تاريخ القبول:2026/05/14- تاريخ النشر: 2026 /06/03

المستخلص

مثل التدخل الدولي في ليبيا عام 2011 أول تطبيق واسع النطاق لمبدأ مسؤولية الحماية (R2P) بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1973، الذي أجاز اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين خلال الثورة الليبية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التدخل الدولي وانهيار مؤسسات الدولة الليبية خلال الفترة 2011– 2016، من خلال توظيف أدبيات مسؤولية الحماية ونظريات التدخل الإنساني وانهيار الدولة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الوثائق الدولية وقرارات الأمم المتحدة والدراسات الأكاديمية ذات الصلة ، وأظهرت النتائج أن تحول أهداف التدخل من حماية المدنيين إلى دعم تغيير النظام السياسي، إلى جانب غياب استراتيجية فعالة لإعادة بناء مؤسسات الدولة بعد الصراع، أسهم في تفكيك البنية الأمنية والعسكرية وخلق فراغ أمني واسع، كما أدى انتشار الميليشيات المسلحة وتعدد مراكز القوة إلى تعميق الانقسام السياسي وإضعاف السلطة المركزية، وتخلص الدراسة إلى أن الحالة الليبية تجسد مفارقة مسؤولية الحماية، حيث أفضى تدخل استهدف حماية المدنيين إلى نتائج غير مقصودة تمثلت في هشاشة الدولة واستمرار عدم الاستقرار.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية الحماية، ليبيا، التدخل الدولي، انهيار الدولة، الناتو، الميليشيات المسلحة.

Abstract

The international intervention in Libya in 2011 represented the first large-scale implementation of the Responsibility to Protect (R2P) principle under United Nations Security Council Resolution 1973, which authorized the adoption of all necessary measures to protect civilians during the Libyan uprising. This study aims to analyze the relationship between international intervention and the collapse of Libyan state institutions during the period 2011–2016 by drawing upon the literature on the Responsibility to Protect, humanitarian intervention, and state failure theories.

The study adopts a descriptive-analytical approach through the examination of international documents, United Nations resolutions, and relevant academic literature. The findings reveal that the shift in the objectives of the intervention from civilian protection to supporting regime change, coupled with the absence of an effective post-conflict state-building strategy, contributed significantly to the dismantling of Libya's security and military structures and the emergence of a substantial security vacuum. Furthermore, the proliferation of armed militias

and the multiplication of centers of power deepened political fragmentation and weakened central authority.
The study concludes that the Libyan case embodies the paradox of the Responsibility to Protect, whereby an intervention intended to safeguard civilians produced unintended consequences, including state fragility and prolonged instability.
Keywords: Responsibility to Protect (R2P), Libya, International Intervention, State Collapse, NATO, Armed Militias.

1. مقدمة الدراسة

شهدت العقود الأخيرة تطورات جوهرية في طبيعة النظام الدولي وفي المفاهيم المرتبطة بالأمن والسيادة والتدخل الدولي، فبعد انتهاء الحرب الباردة برزت اتجاهات جديدة داخل العلاقات الدولية تدعو إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل أمن الأفراد والجماعات، وعدم الاقتصار على أمن الدولة بوصفها الفاعل الرئيس في النظام الدولي. وقد ساهمت النزاعات المسلحة والانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان التي شهدتها بعض المناطق، خصوصاً في رواندا والبوسنة والهرسك، في تصاعد المطالبات بإيجاد آلية دولية تسمح بالتدخل لحماية المدنيين عندما تعجز الدول عن أداء هذا الدور أو تمتنع عنه (Bellamy, 2011, p. 21).

وفي هذا الاطار ظهر مبدأ مسؤولية الحماية باعتباره أحد أهم المفاهيم المعيارية في العلاقات الدولية المعاصرة ، وقد جاء هذا المبدأ نتيجة جهود اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول التي سعت إلى تجاوز الجدل التقليدي بين مبدأ السيادة الوطنية وواجب حماية حقوق الإنسان (Evans, 2008, p. 36) .

وقد حظي المبدأ باعتراف رسمي خلال القمة العالمية للأمم المتحدة عام 2005، حيث وافقت الدول الأعضاء على تحمل المسؤولية الأساسية في حماية شعوبها من جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، مع التزام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة اللازمة، والتدخل الجماعي في الحالات التي تعجز فيها الدولة عن الوفاء بهذه المسؤولية (United Nations General Assembly, 2005, p. 30) .

وتعد الأزمة الليبية التي اندلعت عام 2011 من أبرز الحالات التي جرى فيها تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية بصورة عملية. فقد شهدت ليبيا موجة من الاحتجاجات الشعبية ضمن ما عرف بثورات الربيع العربي، سرعان ما تحولت إلى مواجهات مسلحة بين القوات الحكومية والمعارضة المسلحة، ومع تصاعد حدة الصراع وتزايد المخاوف من تعرض المدنيين لعمليات قتل واسعة النطاق، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973 الذي أجاز استخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين وفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا(United Nations Security Council, 2011, p. 2) .

وقد مثل التدخل الذي قاده حلف شمال الأطلسي (الناتو) اختباراً عملياً لمبدأ مسؤولية الحماية، حيث اعتبره العديد من الباحثين نموذجاً لنجاح المجتمع الدولي في الاستجابة السريعة لمنع وقوع كارثة إنسانية محتملة، إلا أن التطورات اللاحقة أظهرت أن النتائج لم تكن بالبساطة التي افترضها أنصار التدخل. فبعد سقوط نظام معمر القذافي في أكتوبر 2011 دخلت ليبيا في مرحلة طويلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، اتسمت بتفكك مؤسسات الدولة وانتشار الجماعات المسلحة وتعدد مراكز السلطة وظهور حكومات متنافسة على الشرعية السياسية(Lacher, 2020, p. 44) .

وقد أثار هذا الوضع تساؤلات جوهرية حول طبيعة العلاقة بين التدخل الدولي ومسار انهيار الدولة. فبينما يرى بعض الباحثين أن التدخل نجح في منع وقوع مجازر جماعية ضد المدنيين، يؤكد آخرون أن الطريقة التي نُفذ بها التدخل، والافتقار إلى رؤية واضحة لإدارة مرحلة ما بعد الصراع، أسهما بصورة مباشرة في خلق فراغ أمني ومؤسسي أدى إلى تفكك الدولة الليبية (Kuperman, 2013, p. 112) .

ومن هذا المنطلق تكتسب دراسة الحالة الليبية أهمية خاصة في أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ لأنها تمثل نموذجاً معقداً للتفاعل بين التدخل الإنساني وبناء الدولة. كما أنها تثير تساؤلات مهمة حول حدود تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية،

ومدى قدرة التدخلات العسكرية على تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمعات التي تعاني من هشاشة مؤسسية وانقسامات سياسية واجتماعية عميقة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل الكيفية التي أسهمت بها آليات التدخل الدولي في ليبيا في إضعاف مؤسسات الدولة وتفكك بنيتها الأمنية والسياسية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2016، من خلال الربط بين أدبيات مسؤولية الحماية ونظريات انهيار الدولة، بما يساعد على فهم النتائج غير المقصودة للتدخلات الإنسانية في البيئات الهشة.

2. أهداف الدراسة

1. تحليل دور التدخل الدولي في ليبيا عام 2011 في إعادة تشكيل البنية السياسية والأمنية للدولة الليبية.
2. دراسة أثر التحول من هدف حماية المدنيين إلى هدف تغيير النظام السياسي على استقرار الدولة الليبية.
3. الكشف عن العلاقة بين غياب التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع وتصاعد مظاهر الهشاشة المؤسسية.
4. تحليل دور الميليشيات المسلحة والفراغ الأمني في تسريع عملية انهيار مؤسسات الدولة.
5. تقييم تجربة ليبيا في ضوء مبدأ مسؤولية الحماية واستخلاص الدروس المستفادة للتدخلات الدولية المستقبلية.
6. الإسهام في تطوير النقاش الأكاديمي حول العلاقة بين التدخل الإنساني وبناء الدولة في المجتمعات الهشة.

3.أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها إحدى القضايا البارزة في العلاقات الدولية المعاصرة، والمتمثلة في العلاقة بين التدخل الدولي ومصير مؤسسات الدولة في مرحلة ما بعد الصراع. كما تستمد أهميتها من كون الحالة الليبية تمثل نموذجاً مهماً لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية وما ترتب عليه من تحولات سياسية وأمنية عميقة.

وتبرز الأهمية العلمية للدراسة في سعيها إلى الربط بين أدبيات مسؤولية الحماية ونظريات انهيار الدولة لفهم تأثير التدخل الدولي في استقرار الدول الهشة. أما من الناحية العملية، فتسهم الدراسة في تقديم رؤى يمكن أن تفيد صناع القرار والمنظمات الدولية في التخطيط للتدخلات الدولية وإدارة مراحل ما بعد النزاعات.

كما تكتسب الدراسة أهمية إضافية من خلال تحليلها لتداعيات الأزمة الليبية على الأمن والاستقرار الإقليمي، وما نتج عنها من تحديات سياسية وأمنية تجاوزت الحدود الوطنية، الأمر الذي يجعل من الحالة الليبية نموذجاً مهماً لاستخلاص الدروس المتعلقة بالتدخلات الدولية ومستقبل بناء الدولة في البيئات الهشة.

4.تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيس

إلى أي مدى أسهم التدخل الدولي في ليبيا عام 2011 في انهيار مؤسسات الدولة الليبية خلال الفترة 2011–2016؟

التساؤلات الفرعية

1. كيف تحول التدخل الدولي من حماية المدنيين إلى إسقاط النظام السياسي؟
2. ما أثر التدخل الدولي على الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا؟
3. كيف أسهم غياب التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع في تفاقم الأزمة الليبية؟
4. ما دور الميليشيات المسلحة في إضعاف مؤسسات الدولة؟
5. ما الدروس المستفادة من الحالة الليبية لتطوير تطبيقات مبدأ مسؤولية الحماية مستقبلاً؟

5 . الدراسات السابقة

تناولت الأدبيات السياسية والعلاقات الدولية موضوع مسؤولية الحماية والتدخل الدولي في ليبيا من زوايا متعددة، شملت الأبعاد النظرية للمبدأ، وتداعيات التدخل العسكري، وانعكاساته على استقرار الدولة الليبية. وفيما يلي عرض موجز لأبرز الدراسات ذات الصلة.

أولاً: الدراسات المتعلقة بمسؤولية الحماية

دراسة Bellamy (2011) بعنوان Global Politics and the Responsibility to Protect هدفت إلى تتبع تطور مبدأ مسؤولية الحماية وتحليل أبعاده القانونية والسياسية. وتوصلت إلى أن المبدأ أعاد تعريف السيادة باعتبارها مسؤولية تجاه المواطنين، وأن نجاحه يعتمد على تحقيق التوازن بين حماية المدنيين واحترام سيادة الدول.

دراسة Evans (2008) بعنوان The Responsibility to Protect هدفت إلى توضيح الأسس الفكرية والأخلاقية للمبدأ، وأظهرت نتائجها أن مسؤولية الحماية لا تقتصر على التدخل العسكري، بل تشمل الوقاية من النزاعات وإعادة بناء الدولة بعد الأزمات.

دراسة Thakur (2011) بعنوان The Responsibility to Protect هدفت إلى تقييم أثر التدخل في ليبيا على مستقبل المبدأ، وخلصت إلى أن التجربة الليبية أثارت تساؤلات حول شرعية التدخلات الإنسانية وضرورة تعزيز آليات الرقابة والمساءلة الدولية.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالتدخل الدولي في ليبيا

دراسة Kuperman (2013) بعنوان *A* Model Humanitarian Intervention Reassessing NATO's Libya Campaign. هدفت إلى تقييم نتائج تدخل الناتو في ليبيا وأظهرت أن التدخل تجاوز هدف حماية المدنيين وأسهم في إطالة الصراع وإضعاف مؤسسات الدولة.

دراسة Weiss (2011) بعنوان R2P Alive and Well after Libyaهدفت إلى تحليل التدخل الليبي بوصفه تطبيقاً عملياً لمسؤولية الحماية، وأكدت أن نجاح التدخل لا يقاس بالنتائج العسكرية فقط، بل بقدرته على تحقيق الاستقرار طويل المدى.

دراسة Stuenkel (2016) بعنوان Post-Western World هدفت إلى تحليل التداعيات السياسية للتدخل الليبي على النظام الدولي وأظهرت أن التجربة الليبية أدت إلى تزايد الشكوك الدولية تجاه التدخلات الإنسانية تحت مظلة مسؤولية الحماية.

ثالثاً: الدراسات المتعلقة بانهيار الدولة الليبية

دراسة Lacher (2020) بعنوان Libya's Fragmentation هدفت إلى تفسير تفكك الدولة الليبية بعد عام 2011 وتوصلت إلى أن سقوط النظام دون وجود مؤسسات بديلة ساهم في انتشار الجماعات المسلحة وتعميق الانقسام السياسي.

دراسة Pack (2013) بعنوان The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post-Qadhafi Future. هدفت إلى تحليل التحديات الأمنية والسياسية في مرحلة ما بعد القذافي. وأظهرت النتائج أن انتشار السلاح وضعف السلطة المركزية أسهما في هشاشة الدولة الليبية.

دراسة Paris (2014) بعنوان The Responsibility to Protect and the Structural Problems of Preventive Humanitarian Intervention. هدفت إلى تحليل العلاقة بين التدخل العسكري والاستقرار السياسي. وخلصت إلى أن غياب التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع يعد من أهم أسباب فشل التدخلات الدولية في تحقيق الاستقرار.

دراسة Rotberg (2004) بعنوان When States Fail: Causes and Consequences هدفت إلى تحديد مؤشرات الدولة الفاشلة. وأكدت أن فقدان احتكار استخدام القوة وتراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة يمثلان أبرز مؤشرات الانهيار المؤسسي.

رابعاً: الدراسات العربية

دراسة أبوعجيلة (2018) بعنوان التدخل الدولي في ليبيا وأثره في مسار التحول السياسي .هدفت إلى تحليل تأثير التدخل الدولي على التحول السياسي في ليبيا. وأظهرت النتائج أن غياب التخطيط للمرحلة الانتقالية أسهم في تفاقم الانقسامات السياسية.

دراسة الورفلي (2019) بعنوان الميليشيات المسلحة وأثرها على الأمن الوطني الليبي، هدفت إلى دراسة تأثير الجماعات المسلحة على الأمن والاستقرار. وأكدت أن انتشار الميليشيات يمثل أحد أهم معوقات بناء الدولة الليبية.

دراسة الفيتوري (2020) *بعنوان* أزمة بناء الدولة في ليبيا بعد عام 2011 هدفت إلى تحليل العلاقة بين هشاشة المؤسسات واستمرار الصراع، وخلصت إلى أن الانقسام المؤسسي أضعف شرعية الدولة وأعاق جهود إعادة البناء.

دراسة الشريف (2022) بعنوان التدخلات الخارجية وأثرها في تعقيد الأزمة الليبية .هدفت إلى دراسة دور القوى الإقليمية والدولية في الصراع الليبي. وأظهرت أن التدخلات الخارجية أسهمت في إطالة أمد الأزمة وتعميق الانقسام السياسي.

1.5 التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة أنها أكدت وجود ارتباط وثيق بين التدخل الدولي في ليبيا وتصاعد مظاهر الهشاشة المؤسسية والأمنية. كما أجمعت معظم الدراسات على أن غياب التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع وانتشار الميليشيات المسلحة كانا من أبرز العوامل التي ساهمت في تفكك الدولة الليبية. إلا أن هذه الدراسات تناولت القضية من زوايا منفصلة، حيث ركز بعضها على مسؤولية الحماية، بينما اهتم بعضها الآخر بالتدخل العسكري أو بانهيار الدولة.

2.5 الفجوة البحثية

تكمن الفجوة البحثية في محدودية الدراسات التي جمعت بين أدبيات مسؤولية الحماية ونظريات انهيار الدولة لتفسير الحالة الليبية، ومن ثم تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم تحليل متكامل للعلاقة بين التدخل الدولي ومسار انهيار الدولة الليبية خلال الفترة 2011– 2016، من خلال تفسير دور التحول في أهداف التدخل، وغياب التخطيط لما بعد الصراع، وانتشار الجماعات المسلحة في إنتاج حالة من التفكك المؤسسي وعدم الاستقرار.

6. منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر السياسية المعقدة التي يصعب تفسيرها من خلال القياس الكمي المباشر فقط. فموضوع الدراسة لا يقتصر على رصد أحداث التدخل الدولي في ليبيا عام 2011، بل يسعى إلى تحليل العلاقة بين آليات ذلك التدخل وبين مسار انهيار مؤسسات الدولة الليبية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016.

وتندرج الدراسة ضمن البحوث النوعية التي تهدف إلى فهم الكيفية التي تطورت بها الأحداث السياسية والأمنية، وتحليل العوامل التي أسهمت في انتقال ليبيا من حالة الثورة والتدخل الدولي إلى حالة التفكك المؤسسي والانقسام السياسي، ويعد المنهج النوعي ملائماً لهذه الدراسة لأنه يسمح بفهم التفاعلات بين التدخل الخارجي، وهشاشة المؤسسات الداخلية، وظهور الجماعات المسلحة، وغياب التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع.

كما اعتمدت الدراسة على أسلوب دراسة الحالة الواحدة، حيث تم اختيار الحالة الليبية بوصفها نموذجاً مهماً لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في الواقع العملي، وتمثل ليبيا حالة مناسبة للتحليل لأنها شهدت تدخلاً دولياً مباشراً استند إلى قرار مجلس الأمن رقم 1973، ثم أعقب ذلك انهيار واضح في مؤسسات الدولة الأمنية والسياسية، الأمر الذي يجعلها حالة دالة على العلاقة بين التدخل الإنساني ومخاطر انهيار الدولة.

واستخدمت الدراسة منهج تتبع العملية، وهو أحد الأساليب المهمة في بحوث العلوم السياسية والعلاقات الدولية، لأنه يساعد على تفسير العلاقة السببية بين الحدث الأولي والنتائج اللاحقة. وقد تم توظيف هذا المنهج لتتبع المسار الذي بدأ بصدور قرار التدخل الدولي، ثم تنفيذ العمليات العسكرية، ثم سقوط النظام، ثم ظهور الفراغ الأمني، وانتشار الميليشيات المسلحة، وصولاً إلى الانقسام المؤسسي والسياسي. ويساعد هذا الأسلوب على تجاوز الوصف العام للأحداث نحو تفسير كيفية تحول التدخل من أداة لحماية المدنيين إلى عامل ساهم في تفكك الدولة.

واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على تحليل الوثائق، وذلك من خلال مراجعة القرارات الدولية والتقارير الرسمية والدراسات الأكاديمية ذات الصلة، وشملت المصادر الأولية قرارات مجلس الأمن، وخاصة القرارين 1970 و1973، وتقارير الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إضافة إلى الوثائق المتعلقة بتطور الوضع الأمني والسياسي في ليبيا، أما المصادر الثانوية فتمثلت في الكتب والدراسات العلمية والتقارير البحثية التي تناولت مسؤولية الحماية، والتدخل الدولي، وانهيار الدولة، والحالة الليبية بعد عام 2011.

وتم تحليل البيانات من خلال الربط بين ثلاثة متغيرات رئيسة: طبيعة التفويض الدولي للتدخل، ومستوى التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع، وانتشار الجماعات المسلحة. وقد ساعد هذا الربط في تفسير كيف أسهم التحول من حماية المدنيين إلى تغيير النظام، مع غياب خطة واضحة لإعادة بناء مؤسسات الدولة، في خلق فراغ أمني ومؤسسي داخل ليبيا.

وتغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 إلى عام 2016، وهي الفترة التي بدأت باندلاع الثورة الليبية والتدخل الدولي، وانتهت بمحاولات تشكيل حكومة الوفاق الوطني. وتكمن حدود الدراسة في اعتمادها على الوثائق والتحليل المكتبي دون إجراء مقابلات ميدانية، إلا أن ذلك لا يقلل من قيمتها التحليلية، نظراً لاعتمادها على مصادر رسمية وأكاديمية موثوقة تسمح بتفسير مسار الأزمة الليبية بصورة منهجية.

7. الإطار المفاهيمي والنظري

1.7 مفهوم مسؤولية الحماية (Responsibility to Protect)

يعد مبدأ مسؤولية الحماية من أبرز المفاهيم التي ظهرت في حقل العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة، وقد جاء نتيجة التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وتصاعد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والأمن الإنساني، ويقوم هذا المبدأ على فكرة أساسية مفادها أن سيادة الدولة لا تمنحها حقاً مطلقاً في إدارة شؤونها الداخلية بمعزل عن المجتمع الدولي، وإنما ترتب عليها مسؤولية أساسية تتمثل في حماية سكانها من الجرائم الجماعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (Bellamy, 2011, p. 26).

وترجع الجذور الفكرية للمبدأ إلى التقرير الصادر عن اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول عام 2001، والذي دعا إلى تجاوز الجدل التقليدي حول "حق التدخل" واستبداله بمفهوم "مسؤولية الحماية". وقد انطلق التقرير من فرضية أن السيادة تعني المسؤولية، وأن فشل الدولة في حماية مواطنيها أو تورطها في ارتكاب الجرائم ضدهم ينقل جانباً من هذه المسؤولية إلى المجتمع الدولي (ICISS, 2001, p. 11) .

وقد تم اعتماد المبدأ رسمياً خلال القمة العالمية للأمم المتحدة عام 2005، حيث أقرّت الدول الأعضاء بأن لكل دولة مسؤولية أساسية في حماية سكانها من جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، مع التزام المجتمع الدولي بمساعدة الدول على الوفاء بهذه المسؤولية، واتخاذ إجراءات جماعية عند عجزها عن ذلك (United Nations General Assembly, 2005, p. 30) .

ويستند المبدأ إلى ثلاث ركائز رئيسة مترابطة تتمثل الركيزة الأولى في مسؤولية الدولة عن حماية مواطنيها، بينما تتعلق الركيزة الثانية بمسؤولية المجتمع الدولي في تقديم المساعدة والدعم للدول لبناء قدراتها الوقائية. أما الركيزة الثالثة فتتعلق باتخاذ إجراءات جماعية حاسمة عند فشل الدولة بصورة واضحة في حماية سكانها من الجرائم الجماعية (Bellamy, 2011, p. 38).

ورغم الانتشار الواسع للمبدأ، فإنه ظل محل جدل كبير بين الباحثين ، فبينما يرى المؤيدون أنه يمثل تطوراً أخلاقياً وقانونياً مهماً في النظام الدولي، يعتبره بعض المنتقدين أداة قد تستخدم لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذرائع إنسانية (Ayoob, 2002, p. 89) .

2.7 التدخل الإنساني في العلاقات الدولية

يقصد بالتدخل الإنساني استخدام الوسائل السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية من قبل دولة أو أو منظمة دولية بهدف حماية السكان المدنيين من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان داخل دولة أخرى. وقد برز هذا المفهوم بقوة خلال تسعينيات القرن العشرين في أعقاب الأزمات الإنسانية التي شهدتها رواندا والصومال والبوسنة والهرسك (Weiss, 2011, p. 289) .

وتنقسم المواقف النظرية تجاه التدخل الإنساني إلى اتجاهين رئيسين. يتمثل الاتجاه الأول في المدرسة الليبرالية التي ترى أن حماية الإنسان يجب أن تتقدم على مبدأ السيادة عندما ترتكب الحكومات انتهاكات واسعة النطاق ضد شعوبها. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية أخلاقية وقانونية للتدخل من أجل حماية المدنيين ومنع وقوع الكوارث الإنسانية (Doyle, 1986, p. 1156) .

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في المدرسة الواقعية التي تؤكد أن التدخلات الدولية غالباً ما تحركها اعتبارات القوة والمصالح الاستراتيجية أكثر من الاعتبارات الإنسانية. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التدخل الإنساني قد يتحول إلى وسيلة للتأثير السياسي وإعادة تشكيل الأنظمة السياسية بما يخدم مصالح القوى الكبرى (Mearsheimer, 2001, p. 29) .

وقد مثت الحالة الليبية ساحة مهمة لاختبار هذين الاتجاهين، حيث انقسم الباحثون بين من اعتبر التدخل ضرورة إنسانية حالت دون وقوع كارثة واسعة النطاق في مدينة بنغازي، وبين من رأى أن التدخل تجاوز حدود التفويض الممنوح له وتحول إلى عملية هدفت عملياً إلى إسقاط النظام السياسي القائم (Kuperman, 2013, p. 113) .

3.7 مفهوم انهيار الدولة

يعد مفهوم انهيار الدولة من المفاهيم المركزية في أدبيات العلوم السياسية المعاصرة، ويشير إلى الحالة التي تفقد فيها الدولة قدرتها على أداء وظائفها الأساسية المتعلقة بالأمن والنظام العام وتقديم الخدمات العامة وإدارة مؤسساتها السياسية والإدارية . (Rotberg, 2004, p. 3)

ويرى زارتمان أن الدولة المنهارة هي الدولة التي تفقد فيها السلطة المركزية قدرتها على ممارسة السيطرة الفعلية على أراضيها وسكانها، بحيث تصبح المؤسسات الرسمية عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية، وتظهر بدلاً منها قوى محلية أو جماعات مسلحة تتولى إدارة شؤون الأمن والحكم بصورة غير رسمية (Zartman, 1995, p. 5) .

ومن أبرز المؤشرات التي تدل على انهيار الدولة فقدان الاحتكار الشرعي لاستخدام القوة، وغياب سلطة القانون، وتراجع قدرة المؤسسات العامة على تقديم الخدمات، وظهور سلطات موازية تنازع الدولة اختصاصاتها الأساسية (Rotberg, 2004, p. 5).

وقد شهدت ليبيا بعد عام 2011 العديد من هذه المؤشرات، حيث أدى انهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية إلى انتشار الميليشيات المسلحة وتعدد مراكز السلطة السياسية، الأمر الذي جعلها إحدى أبرز حالات الهشاشة والانهيار المؤسسي في المنطقة العربية خلال العقد الأخير (Lacher, 2020, p. 71) .

4.7 العلاقة النظرية بين التدخل الدولي وانهيار الدولة

تشير الأدبيات الحديثة إلى أن العلاقة بين التدخل الدولي وانهيار الدولة ليست علاقة حتمية، وإنما تتوقف على طبيعة التدخل وأهدافه وآليات تنفيذه ومستوى التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع. فبينما قد يسهم التدخل الدولي في منع وقوع انتهاكات جسيمة وحماية المدنيين على المدى القصير، فإنه قد يؤدي في بعض الحالات إلى إضعاف المؤسسات القائمة وخلق فراغ أمني يصعب احتواؤه إذا لم تتوافر خطط فعالة لإعادة بناء الدولة (Paris, 2014, p. 71) .

وتذهب بعض الدراسات إلى أن إسقاط الأنظمة السلطوية التي تعتمد على شبكات شخصية وغير مؤسسية للحكم قد يؤدي إلى انهيار الهياكل التي كانت تحفظ الحد الأدنى من الاستقرار، خاصة في الدول التي تعاني أصلاً من ضعف مؤسساتي (Lacher, 2020, p. 54).

ومن هذا المنطلق تبرز الحالة الليبية بوصفها نموذجاً تفسيرياً لما أطلق عليه بعض الباحثين "مفارقة مسؤولية الحماية"، حيث أدى التدخل الذي استهدف حماية المدنيين إلى نتائج غير مقصودة تمثلت في تفكك مؤسسات الدولة وظهور بيئة أمنية وسياسية أكثر هشاشة مما كانت عليه قبل التدخل (Thakur, 2011, p. 20) .

وبناءً على ما سبق، تفترض الدراسة أن العلاقة بين التدخل الدولي وانهيار الدولة الليبية مرت عبر سلسلة من الآليات السببية تمثلت في توسع أهداف التدخل، وتفكيك الأجهزة الأمنية، وغياب التخطيط لما بعد الصراع، وانتشار الجماعات المسلحة، وهي العوامل التي قادت في النهاية إلى انهيار السلطة المركزية وتفكك مؤسسات الدولة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2016.

5.7 التدخل الدولي في ليبيا عام 2011: السياقات والأبعاد

1.5.7 الأزمة الليبية وتدويل الصراع

اندلعت الاحتجاجات الشعبية في ليبيا في فبراير 2011 ضمن موجة الاحتجاجات التي اجتاحت عدداً من الدول العربية فيما عرف لاحقاً بثورات الربيع العربي. وقد بدأت الاحتجاجات في مدينة بنغازي شرق البلاد قبل أن تمتد إلى مناطق أخرى، مطالبة بإجراء إصلاحات سياسية وإنهاء حكم العقيد معمر القذافي الذي استمر أكثر من اثنين وأربعين عاماً، وسرعان ما تحولت الاحتجاجات إلى مواجهات مسلحة بين القوات الحكومية والمعارضة، الأمر الذي أدى إلى تدهور سريع في الوضع الأمني والإنساني داخل البلاد (Lacher, 2020, p. 33) .

وقد أسهمت طبيعة النظام السياسي الليبي في تسريع مسار الأزمة، حيث اعتمد نظام الجماهيرية على شبكة من الولاءات الشخصية والقبلية والأمنية أكثر من اعتماده على مؤسسات دولة حديثة ونتيجة لذلك لم تكن هناك مؤسسات سياسية أو عسكرية قوية قادرة على إدارة الأزمة أو احتواء تداعياتها عند تصاعد المواجهات المسلحة. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة مخاوف المجتمع الدولي من احتمالية وقوع أعمال عنف واسعة النطاق ضد المدنيين (Pack, 2013, p. 18).

ومع تصاعد الأزمة بدأت القضية الليبية تتحول تدريجياً من نزاع داخلي إلى أزمة ذات أبعاد إقليمية ودولية، فقد تبنت جامعة الدول العربية موقفاً داعماً لفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، كما ازدادت الضغوط داخل مجلس الأمن الدولي لاتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المدنيين.

ونتيجة لذلك أصبحت الأزمة الليبية واحدة من أسرع الأزمات التي شهدت انتقالاً من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي خلال العقد الثاني (Bellamy, 2011, p. 38) .

2.5.7 قرار مجلس الأمن رقم 1973

في 17 مارس 2011 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1973 استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد نص القرار على السماح للدول الأعضاء باتخاذ "جميع التدابير اللازمة" لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين المهددة بالهجوم، كما أقر فرض منطقة حظر جوي فوق الأراضي الليبية ومنع أي وجود لقوات احتلال أجنبية على الأرض الليبية(United Nations Security Council, 2011, p. 3) .

وقد اعتبر القرار لحظة مفصلية في تطور مبدأ مسؤولية الحماية، والتي تسمح للمجتمع الدولي باتخاذ إجراءات جماعية عندما تعجز الدولة عن حماية سكانها، كما حظي القرار بدعم دولي واسع في بدايته نتيجة المخاوف من تعرض المدنيين لأعمال قتل جماعية، خاصة في مدينة بنغازي (Evans, 2008, p. 64) .

إلا أن القرار أثار منذ صدوره نقاشات واسعة حول حدود التفويض الممنوح للقوات الدولية. فبينما نص القرار على حماية المدنيين، لم يتضمن أي إشارة صريحة إلى تغيير النظام السياسي أو إسقاط القيادة الحاكمة. وقد أصبح هذا الجدل لاحقاً أحد أهم المحاور التي دارت حولها الانتقادات الموجهة للتدخل الدولي في ليبيا (Kuperman, 2013, p. 110) .

3.5.7 دور حلف شمال الأطلسي (الناتو) في تنفيذ التدخل

بدأت العمليات العسكرية الدولية في مارس 2011 بمشاركة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وعدد من الدول الأخرى، قبل أن يتولى حلف شمال الأطلسي قيادة العمليات العسكرية رسمياً تحت اسم "عملية الحامي الموحد Operation Unified (Protector "في 31 مارس 2011(NATO, 2012, p. 5).

وتركزت العمليات العسكرية في البداية على تدمير أنظمة الدفاع الجوي الليبية ومنع القوات الحكومية من استخدام الطيران ضد المناطق الخاضعة للمعارضة. ومع مرور الوقت توسعت العمليات لتشمل استهداف مراكز القيادة والسيطرة والقواعد العسكرية ومستودعات الأسلحة التابعة للنظام الليبي. وقد نفذ الحلف آلاف الطلعات الجوية خلال فترة التدخل، الأمر الذي أسهم بصورة كبيرة في إضعاف القدرات العسكرية للنظام (NATO, 2012, p. 8) .

ويرى مؤيدو التدخل أن هذه العمليات أسهمت في منع وقوع كارثة إنسانية محتملة، بينما يرى المنتقدون أن كثافة الضربات الجوية والدعم غير المباشر الذي حصلت عليه المعارضة المسلحة أديا إلى تغيير ميزان القوى بصورة حاسمة لصالحها، بما تجاوز الهدف المعلن المتمثل في حماية المدنيين (Thakur, 2011, p. 19) .

4.5.7 التحول من حماية المدنيين إلى تغيير النظام

يعد التحول في أهداف التدخل الدولي من أكثر القضايا إثارة للجدل في الحالة الليبية. فقد بدأت العملية العسكرية تحت شعار حماية المدنيين، غير أن التطورات الميدانية اللاحقة أظهرت انتقالاً تدريجياً نحو دعم المعارضة المسلحة وإضعاف النظام القائم وصولاً إلى إسقاطه في أكتوبر 2011.

ويرى كوبرمان أن العمليات العسكرية تجاوزت حدود التفويض الذي منحه مجلس الأمن، حيث تحولت من مهمة دفاعية إلى حملة عسكرية ساعدت بصورة مباشرة على إسقاط النظام السياسي الليبي (Kuperman, 2013, p. 115) كما يشير عدد من الباحثين إلى أن استهداف مراكز القيادة التابعة للنظام ودعم المعارضة سياسياً وعسكرياً ساعد في إعادة تعريف طبيعة المهمة العسكرية بعيداً عن أهدافها الأصلية(Paris, 2014, p. 82) .

وقد ترتب على هذا التحول نتائج مهمة بالنسبة لمستقبل الدولة الليبية، إذ إن إسقاط النظام لم يكن مصحوباً بوجود مؤسسات بديلة قادرة على إدارة الدولة أو الحفاظ على الأمن والاستقرار. وبدلاً من ذلك دخلت البلاد مرحلة انتقالية اتسمت بضعف السلطة المركزية وظهور فاعلين مسلحين متعددين يتنافسون على النفوذ والسلطة.

5.5.7 الجدل حول شرعية التدخل

أثار التدخل الدولي في ليبيا نقاشاً واسعاً داخل الأوساط الأكاديمية والسياسية حول مدى شرعيته القانونية والأخلاقية. فمن جهة، رأى مؤيدو التدخل أن العملية تمت استناداً إلى تفويض قانوني واضح صادر عن مجلس الأمن الدولي، وأنها نجحت في منع وقوع مجازر جماعية ضد المدنيين، وهو ما يجعلها تطبيقاً مشروعاً لمبدأ مسؤولية الحماية (Weiss, 2011, p. .290)

ومن جهة أخرى، اعتبر المنتقدون أن التحول من حماية المدنيين إلى تغيير النظام أدى إلى تقويض شرعية العملية العسكرية وإضعاف الثقة الدولية في مبدأ مسؤولية الحماية. وقد تبنت العديد من الدول، خاصة روسيا والصين وعدد من دول الجنوب العالمي، موقفاً أكثر تحفظاً تجاه التدخلات الإنسانية اللاحقة نتيجة ما اعتبرته سوء استخدام للتفويض الممنوح في الحالة الليبية(Stuenkel, 2016, p. 144) .

وأدى هذا الجدل إلى ظهور مبادرات فكرية وسياسية جديدة، أبرزها مفهوم "المسؤولية أثناء الحماية" الذي اقترحته البرازيل، والذي دعا إلى تعزيز آليات الرقابة والمساءلة على التدخلات العسكرية الدولية لضمان عدم تجاوز حدود التفويض الأممي.

وتكشف التجربة الليبية أن نجاح التدخل العسكري في تحقيق أهدافه قصيرة المدى لا يضمن بالضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي على المدى البعيد، وهو ما يجعلها حالة مهمة لفهم العلاقة المعقدة بين التدخل الدولي وبناء الدولة في البيئات الهشة.

8 . النتائج والمناقشة

1.8 النتائج الرئيسة للدراسة

أظهرت نتائج الدراسة أن التدخل الدولي في ليبيا عام 2011 أدى إلى مجموعة من التحولات البنيوية التي ساهمت في إضعاف الدولة الليبية وتسريع مسار انهيارها المؤسسي والأمني. وقد كشفت عملية التحليل أن التأثير لم يكن مرتبطاً بالتدخل العسكري ذاته فقط، وإنما بالطريقة التي نُفذ بها التدخل وغياب استراتيجية واضحة لإدارة مرحلة ما بعد الصراع.

يتضح ان الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2016 شهدت تراجعاً مستمراً في قدرة الدولة الليبية على ممارسة وظائفها الأساسية، مقابل تزايد نفوذ الجماعات المسلحة وتصاعد الانقسام السياسي. ويشير ذلك إلى وجود علاقة قوية بين انهيار السلطة المركزية وازدياد مظاهر الهشاشة المؤسسية.

وتشير البيانات التحليلية إلى أن العامل الأكثر تأثيراً في مسار الانهيار تمثل في غياب التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع، حيث أدى انهيار المؤسسات الأمنية إلى خلق فراغ أمني استغلته المجموعات المسلحة لتوسيع نفوذها والسيطرة على مناطق واسعة من البلاد.

كما أظهرت النتائج أن هشاشة مؤسسات الدولة قبل التدخل ساهمت في تسريع عملية الانهيار. فالنظام السياسي الليبي قبل عام 2011 كان يعتمد بصورة كبيرة على الولاءات الشخصية والشبكات غير الرسمية، وهو ما جعل مؤسسات الدولة عاجزة عن الاستمرار بعد سقوط النظام

وتبين هذه النتائج أن الأزمة الليبية لم تكن مجرد نتيجة مباشرة للتدخل الدولي، وإنما نتاج تفاعل معقد بين هشاشة البنية المؤسسية السابقة للتدخل، وغياب التخطيط لما بعد الصراع، وتنامي دور الجماعات المسلحة، واستمرار التدخلات الخارجية في الشأن الليبي.

2.8 مناقشة النتائج

تكشف النتائج عن وجود ما يمكن تسميته بـ«مفارقة مسؤولية الحماية»، حيث أدى التدخل الذي استهدف حماية المدنيين إلى نتائج غير مقصودة تمثلت في إضعاف الدولة الليبية وتفكك مؤسساتها الأمنية والسياسية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه كوبرمان ,الذي يرى أن التدخل ساهم في تحويل مسار الأزمة من نزاع محدود إلى حالة انهيار مؤسسي ممتدة.

كما تدعم النتائج ما ذهب إليه باريس (Paris, 2014, p. 86) بشأن وجود فجوة بين التدخل العسكري ومتطلبات بناء الاستقرار، حيث ركز المجتمع الدولي على تحقيق النصر العسكري دون توفير الموارد والآليات اللازمة لإعادة بناء الدولة. وتؤكد الحالة الليبية أن نجاح التدخلات الإنسانية لا يقاس فقط بقدرتها على منع الانتهاكات قصيرة الأمد، وإنما بقدرتها على تحقيق الاستقرار المؤسسي والسياسي على المدى الطويل.

وعليه، فإن التجربة الليبية تشير إلى أن فعالية مبدأ مسؤولية الحماية ترتبط بمدى التوازن بين أبعاد الحماية العسكرية وإعادة بناء الدولة، وأن تجاهل أحد هذين البعدين قد يؤدي إلى نتائج عكسية تتعارض مع الأهداف الإنسانية التي يسعى المبدأ إلى تحقيقها.

9. الخاتمة والتوصيات

1.9 الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التدخل الدولي في ليبيا عام 2011 وانهيار مؤسسات الدولة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2016، وذلك من خلال توظيف مبدأ مسؤولية الحماية بوصفه إطاراً نظرياً لتحليل طبيعة التدخل الدولي

ونتائجه السياسية والأمنية. وقد انطلقت الدراسة من تساؤل رئيس يتعلق بمدى إسهام آليات التدخل الدولي في تفكيك مؤسسات الدولة الليبية وتفكك بنيتها الأمنية والسياسية.

وأظهرت الدراسة أن التدخل الدولي مثّل نقطة تحول رئيسة في تاريخ الدولة الليبية المعاصرة، إذ نجح في تحقيق هدفه المباشر المتمثل في منع سقوط مدينة بنغازي وحماية المدنيين من تهديدات محتملة، إلا أن نتائجه بعيدة المدى أسهمت في إضعاف مؤسسات الدولة المركزية وخلق بيئة سياسية وأمنية اتسمت بالهشاشة وعدم الاستقرار. كما كشفت النتائج أن التحول التدريجي في أهداف التدخل من حماية المدنيين إلى دعم عملية تغيير النظام السياسي أدى إلى انهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية التي كانت تمثل العمود الفقري للدولة الليبية.

كما أوضحت الدراسة أن غياب التخطيط الدولي لمرحلة ما بعد الصراع شكّل أحد أهم العوامل التي ساهمت في تعميق الأزمة الليبية. فقد ركزت القوى المتدخلة على تحقيق أهداف عسكرية آنية دون توفير إطار مؤسسي قادر على إدارة المرحلة الانتقالية أو إعادة بناء أجهزة الدولة. ونتيجة لذلك ظهرت حالة من الفراغ الأمني سمحت بتنامي دور الميليشيات المسلحة وانتشار السلاح وتعدد مراكز السلطة داخل الدولة.

وأظهرت الدراسة كذلك أن هشاشة المؤسسات الليبية قبل عام 2011 لعبت دوراً مهماً في تسريع عملية الانهيار. فالنظام السياسي الذي حكم ليبيا لعقود طويلة اعتمد على شبكات الولاء الشخصي والقبلي أكثر من اعتماده على مؤسسات دولة مستقلة وقادرة على الاستمرار. ولذلك أدى سقوط النظام إلى انهيار البنية المؤسسية للدولة بصورة سريعة وعميقة.

كما أكدت الدراسة أن التدخلات الإقليمية والدولية اللاحقة ساهمت في استمرار الصراع وتعقيد جهود بناء الدولة، من خلال دعم أطراف سياسية وعسكرية متنافسة، الأمر الذي أدى إلى إطالة أمد الأزمة وتراجع فرص التوصل إلى تسوية سياسية مستقرة خلال فترة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحالة الليبية تمثل نموذجاً واضحاً لما يُعرف في الأدبيات السياسية بمفارقة مسؤولية الحماية، حيث أدى التدخل الذي استهدف حماية المدنيين إلى نتائج غير مقصودة تمثلت في تفكك الدولة واستمرار حالة عدم الاستقرار. ومن ثم فإن نجاح أي تدخل إنساني مستقبلي لا ينبغي أن يقاس فقط بقدرته على منع الانتهاكات الفورية، وإنما بقدرته على دعم الاستقرار المؤسسي وإعادة بناء الدولة بعد انتهاء النزاع.

2.9 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. ضرورة ربط أي تدخل دولي مستقبلي بخطة واضحة ومتكاملة لإعادة بناء مؤسسات الدولة بعد انتهاء العمليات العسكرية.
2. تعزيز دور الأمم المتحدة في إدارة المراحل الانتقالية بعد النزاعات المسلحة، بما يضمن وجود مؤسسات قادرة على حفظ الأمن وإدارة الشؤون العامة.
3. إعطاء أولوية قصوى لإصلاح القطاع الأمني وإعادة بناء الجيش والشرطة قبل الشروع في الترتيبات السياسية طويلة المدى.
4. تطوير آليات دولية أكثر وضوحاً لمراقبة تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمسؤولية الحماية، بما يمنع تجاوز حدود التفويض الممنوح للتدخلات الدولية.
5. دعم برامج نزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين في المؤسسات الرسمية أو الحياة المدنية للحد من انتشار الجماعات المسلحة.
6. الحد من التدخلات الخارجية المتنافسة في الدول الخارجة من النزاعات لما لها من تأثير سلبي على فرص الاستقرار السياسي وبناء الدولة.

7. تعزيز مسارات المصالحة الوطنية والحوار السياسي الشامل باعتبارها مدخلاً أساسياً لاستعادة شرعية الدولة ومؤسساتها.

10. المراجع

المراجع العربية

أبوعجيلة، محمد مفتاح. (2018). التدخل الدولي في ليبيا وأثره في مسار التحول السياسي بعد عام 2011. مجلة البحوث السياسية، 12(2)، 101–126.

الفيتوري، سالم محمد. (2020). أزمة بناء الدولة في ليبيا بعد عام 2011: دراسة في التحديات السياسية والأمنية. مجلة العلوم السياسية والقانون، 4(3)، 120–145.

الشريف، أحمد علي. (2022). التدخلات الخارجية وأثرها في تعقيد الأزمة الليبية. مجلة الدراسات الاستراتيجية، 8(1)، 45–68.

خالد المختار المجدوب. (2026). الدبلوماسيـــة الأفريقية في الاتفاقية الدولية: دراسة تحليلية في الإطار والآليات السلمية. *مجلة الفاروق للعلوم* , *2* (1), 1390–1415.

الورفلي، عبد السلام عمر. (2019). الميليشيات المسلحة وأثرها على الأمن الوطني الليبي. مجلة جامعة بنغازي للعلوم الإنسانية، 18(1)، 79–98.

الأمم المتحدة. (2005). الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005. نيويورك: الأمم المتحدة.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (2011). القرار رقم 1973 بشأن ليبيا. نيويورك: الأمم المتحدة.

المراجع الأجنبية

Ayoob, M. (2002). Humanitarian intervention and state sovereignty. International Journal of Human Rights, 6(1), 81–102.

Bellamy, A. J. (2011). Global politics and the responsibility to protect: From words to deeds. London: Routledge.

Doyle, M. W. (1986). Liberalism and world politics. American Political Science Review, 80(4), 1151–1169.

Evans, G. (2008). The responsibility to protect: Ending mass atrocity crimes once and for all. Washington, DC: Brookings Institution Press.

International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS). (2001). The responsibility to protect. Ottawa: International Development Research Centre.

Kuperman, A. J. (2013). A model humanitarian intervention? Reassessing NATO's Libya campaign. International Security, 38(1), 105–136.

Lacher, W. (2020). Libya's fragmentation: Structure and process in violent conflict. London: I.B. Tauris.

Mearsheimer, J. J. (2001). The tragedy of great power politics. New York: W. W. Norton.

NATO. (2012). Operation Unified Protector: Final mission statistics. Brussels: North Atlantic Treaty Organization.

Pack, J. (Ed.). (2013). The 2011 Libyan uprisings and the struggle for the post-Qadhafi future. New York: Palgrave Macmillan.

Paris, R. (2014). The 'responsibility to protect' and the structural problems of preventive humanitarian intervention. International Peacekeeping, 21(5), 569–603.

Rotberg, R. I. (2004). When states fail: Causes and consequences. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Stuenkel, O. (2016). Post-Western world: How emerging powers are remaking global order. Cambridge: Polity Press.

Thakur, R. (2011). The responsibility to protect: Norms, laws and the use of force in international politics. London: Routledge.
United Nations General Assembly. (2005). 2005 World Summit Outcome (A/RES/60/1). New York: United Nations.
United Nations Security Council. (2011). Resolution 1973 (2011). New York: United Nations.
Weiss, T. G. (2011). R2P alive and well after Libya. Ethics & International Affairs, 25(3), 287–292.
Zartman, I. W. (Ed.). (1995). Collapsed states: The disintegration and restoration of legitimate authority. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.